مركز عُمان للتحكيم التجاري
Oman Commercial Arbitration Centre

التقرير السنوي

2025

مركز عُمان للتحكيم التجاري
Oman Commercial Arbitration Centre

التقرير السنوي

2025

بسم الله الرحمن الرحيم

جلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

- حفظه الله ورعاه -

مجلس الإدارة

د. خالد بن سالم السعيدي
رئيس المجلس

عيسى بن علي الغساني
نائب رئيس المجلس

محمد بن علي المرزوقي
عضو المجلس

مهند بن طالب السعدي
عضو المجلس

عبد الله بن سعيد عكعاك
عضو المجلس

المقدمة

د. خالد السعيدي
رئيس مجلس الإدارة

في إطار التوجيهات السامية الرامية إلى تعزيز كفاءة المنظومة العدلية وتعزيز بيئة استثمارية جاذبة تترجم ما تضمنته رؤية عمان 2040 من محاور وأهداف، يواصل مركز عُمان للتحكيم التجاري أداء دوره المؤسسي بوصفه إحدى الركائز الداعمة لتطوير منظومة تسوية المنازعات في سلطنة عُمان.

وقد شكّل عام 2025 منعطفًا نوعيًا في مسيرة المركز، تجلّت ملامحه في ترسيخ دعائم البناء المؤسسي، وتعزيز أطر الحوكمة، وتطوير المنظومة التنظيمية والهيكلية، في نهج متكامل يواكب أفضل الممارسات الدولية ويؤكد التزام المركز بالارتقاء المستمر بكفاءة أدائه المؤسسي.

وفي هذا الإطار، برز إطلاق النسخة الأولى من «أيام مسقط للتحكيم» كمبادرة استراتيجية رائدة، أسهمت في تأكيد الحضور المؤسسي للمركز، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمنصة إقليمية ودولية للحوار المتخصص في مجال تسوية المنازعات.

كما شهد العام تعزيزًا نوعيًا في منظومة الحوكمة من خلال استقطاب قيادات مؤسسية، بما أسهم في ترسيخ استمرارية الإشراف الإجرائي، وتعزيز كفاءة وموثوقية عملية اتخاذ القرار. وتوازيًا مع ذلك، أُحرز المركز تقدمًا جوهريًا في تحديث الإطار التنظيمي، شمل مراجعة قواعده وتطويرها بما يعزز كفاءة تطبيق القواعد ويواكب تطور الممارسات المؤسسية الدولية. وقد انعكست هذه الجهود مجتمعة في دعم البنية القانونية، وترسيخ ثقة المتعاملين، وتعزيز البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان، بما يتسق مع الأولويات الوطنية المرتبطة بالتميز المؤسسي، والتنويع الاقتصادي، وبناء القدرات، وفقًا لمستهدفات رؤية عُمان 2040.

وإذ نثمّن عالياً ما حظي به المركز من دعم ومساندة من مختلف الجهات المعنية، فإننا نعرب عن بالغ التقدير لكافة الشركاء، وفي مقدمتهم غرفة تجارة وصناعة عُمان، متمثلة في أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، تقديرًا لإسهاماتهم الفاعلة في دعم مسيرة المركز.واستشرافًا للمستقبل، يمضي المركز بثبات نحو مرحلة أكثر رسوخًا واتساعًا في حضوره المؤسسي على المستويين الإقليمي والدولي، ملتزمًا بتعزيز تكامله مع المنظومة العدلية، وترسيخ موقعه كمؤسسة موثوقة ورائدة في تسوية المنازعات بالوسائل البديلة، وفق أعلى المعايير المهنية والمؤسسية.

د. خالد السعيدي

رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

1. الملخص التنفيذي	7
2. عام 2025 بالأرقام :عام ترسيخ البناء المؤسسي وتعزيز الثقة والنمو	8
3. أرقام المركز خلال الخمس سنوات (2021 – 2025)	8
4. الهدف الإستراتيجي والمواءمة الوطنية	10
5. الحوكمة والإشراف المؤسسي	11
6. مراجعة قواعد المركز وجدول الرسوم	12
7. إدارة الدعاوى والتقدم المُحرز من الناحية التشغيلية	13
8. المكانة المؤسسية الإستراتيجية في إطار أجندة عمان التنافسية	14
9. بناء القدرات والخبرات الوطنية	16
10. النهج الاستراتيجي للريادة المعرفية	18
11. التوقعات الإستراتيجية والتوجّه المؤسسي	21
12. الخاتمة	22

الملخص التنفيذي

يقدّم هذا التقرير نظرة عامة على نشاط مركز عُمان للتحكيم التجاري، وتطوره المؤسسي، والتقدّم التشغيلي الذي أحرزه خلال عام 2025.

وقد ارتكزت جهود المركز خلال العام المنصرم على تعزيز منظومة الحوكمة، ومواصلة تطوير الأطر التنظيمية، وترسيخ الانضباط الإجرائي في إدارة الدعاوى، إلى جانب تعزيز قنوات التفاعل مع الأطراف ذات العلاقة، بما يكفل اتساق الإجراءات، ووضوحها، وكفاءة إدارتها في مجالي التحكيم والوساطة.

ومن أبرز التطورات في هذا المجال تعيين لجنة تنفيذية جديدة للاشراف على إدارة الدعاوى في أبريل 2025، وتعيين رئيس تنفيذي جديد للمركز في يونيو 2025. وقد أسهم هذان التعيينان في تعزيز استقرار عملية اتخاذ القرارات المؤسسية ومتابعة تفعيل الخطط التنظيمية والتشغيلية للمركز خلال العام 2025.

كما أحرز المركز تقدمًا ملموسًا في تطوير إطاره التنظيمي، حيث استكملت لجنة القواعد أعمالها وقدّمت توصياتها بشأن التعديلات المقترحة على قواعد التحكيم الخاصة بالمركز. وبالتوازي مع ذلك، أُجريت مراجعة شاملة لجدول الرسوم، استنادًا إلى دراسات مقارنة مع المؤسسات التحكيمية الدولية الرائدة، وبما يضمن مواءمة الممارسات المالية مع متطلبات الاستدامة المؤسسية والكفاءة التشغيلية. ويجري العمل حاليًا على استكمال إجراءات اعتماد ونشر القواعد والرسوم المعدلة.

ومن الناحية التشغيلية، فقد واصل المركز إدارة إجراءات التحكيم والوساطة التي تضم أطرافًا محلية ودولية والحفاظ على تواصل مستمر مع الأطراف وهيئات التحكيم للتأكيد على اتساق إدارة الدعاوى، وتنسيق الإجراءات.

ويضم هذا التقرير بيانات مختصرة عن نظام الحوكمة، والتعزيز المؤسسي، والتطورات في الإطار التنظيمي والقانوني، وإدارة الدعاوى والتقدم المُحرز من الناحية التشغيلية، والتوقعات الإستراتيجية. كما تم تجميع الإحصاءات الواردة في هذا التقرير من سجلات المركز الداخلية التي تقدّم نبذة موجزة عن التقدّم الذي أحرزه المركز وأنشطته خلال عام 2025.

عام 2025 بالأرقام:

عام ترسيخ البناء المؤسسي وتعزيز الثقة والنمو

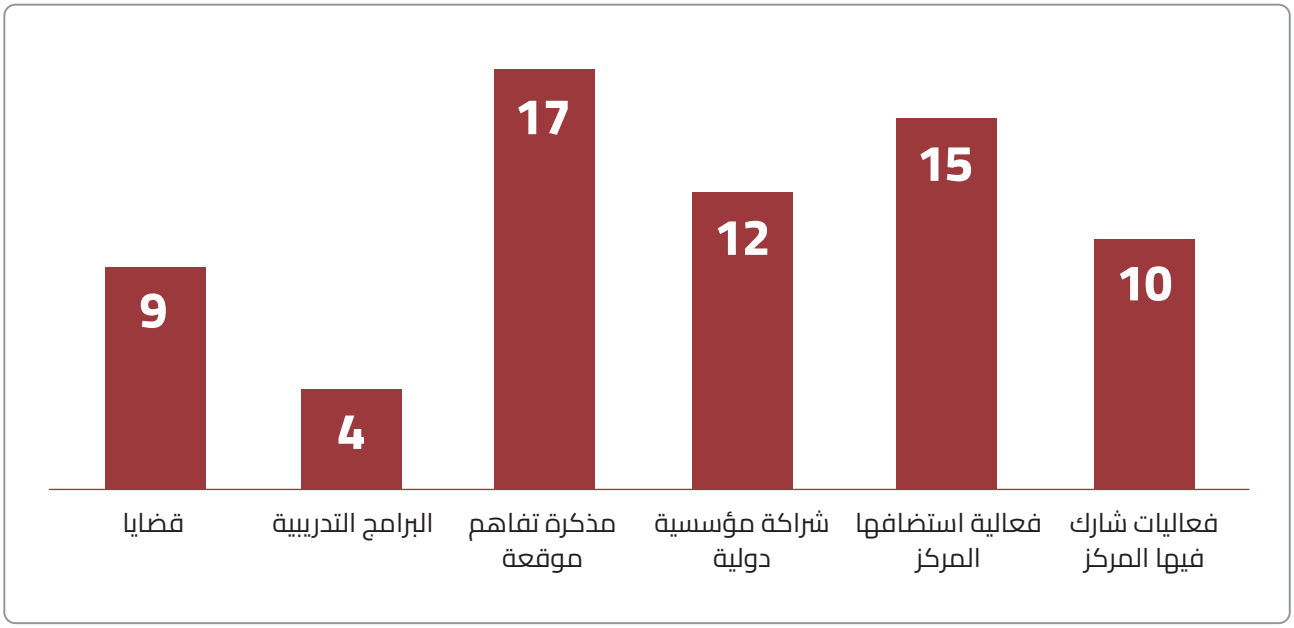

أرقام المركز خلال الخمس سنوات (2021 – 2025)

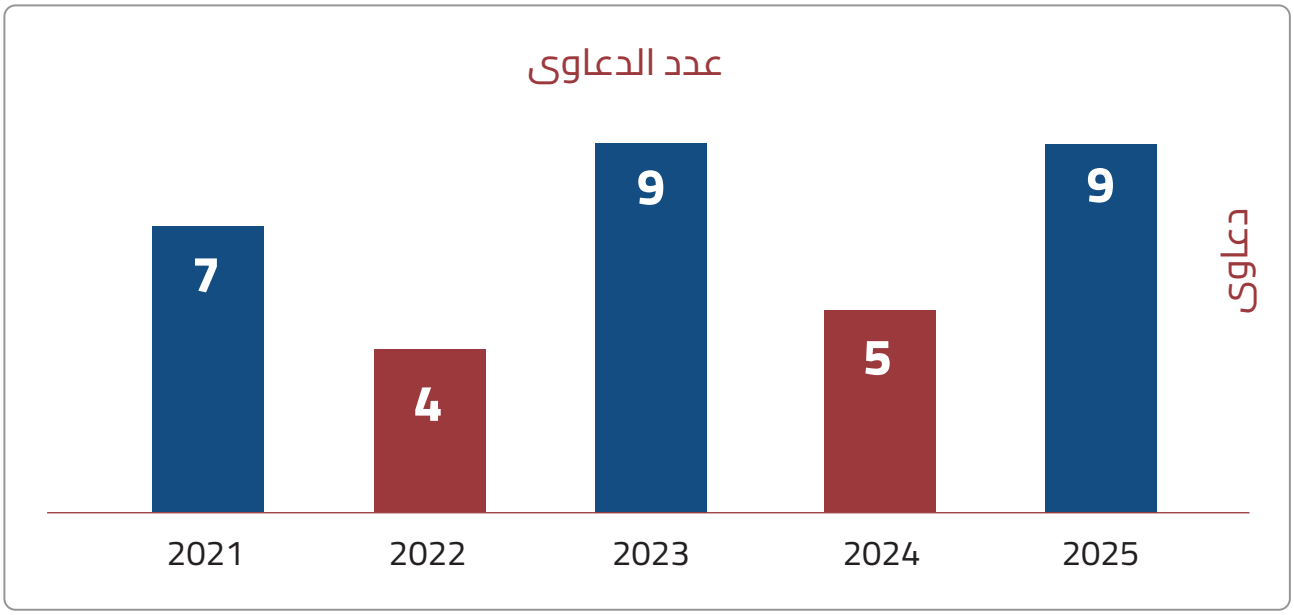

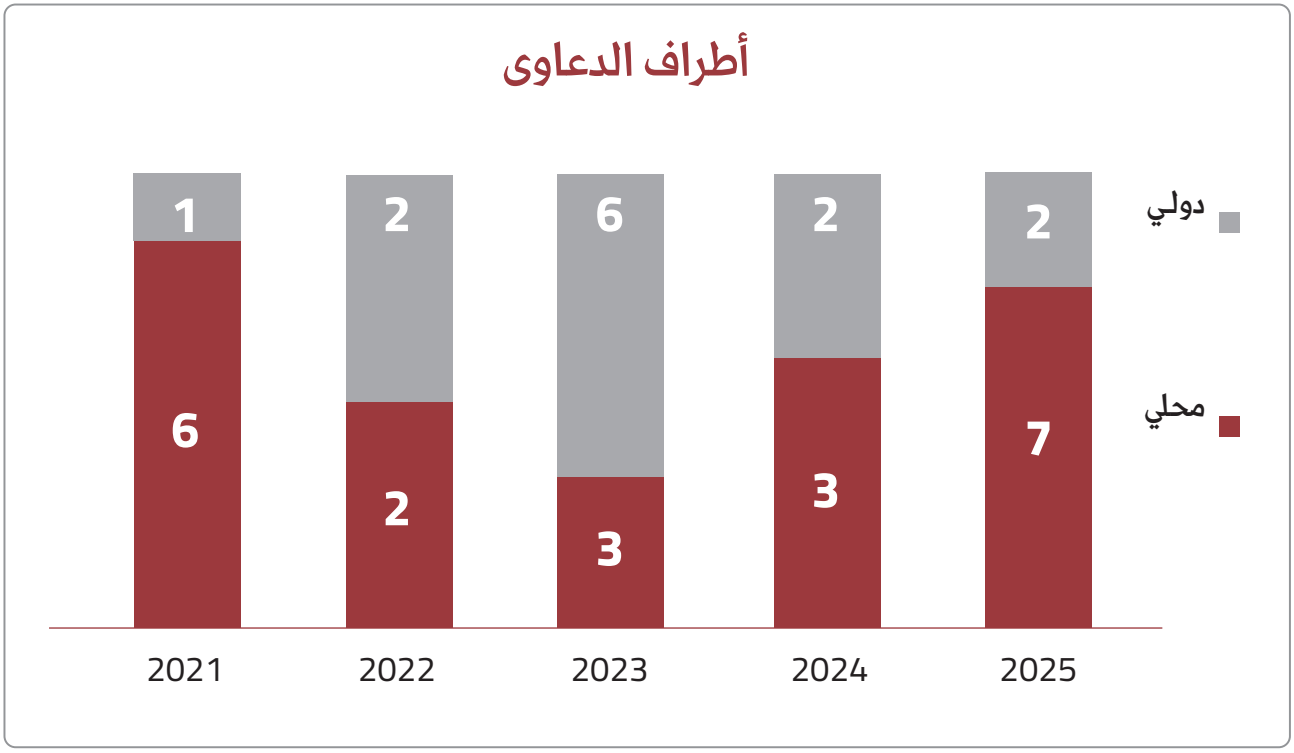

ملف الدعاوى التي أدارها المركز خلال فترة [2021 – 2025] بحسب نطاق الاختصاص القضائي

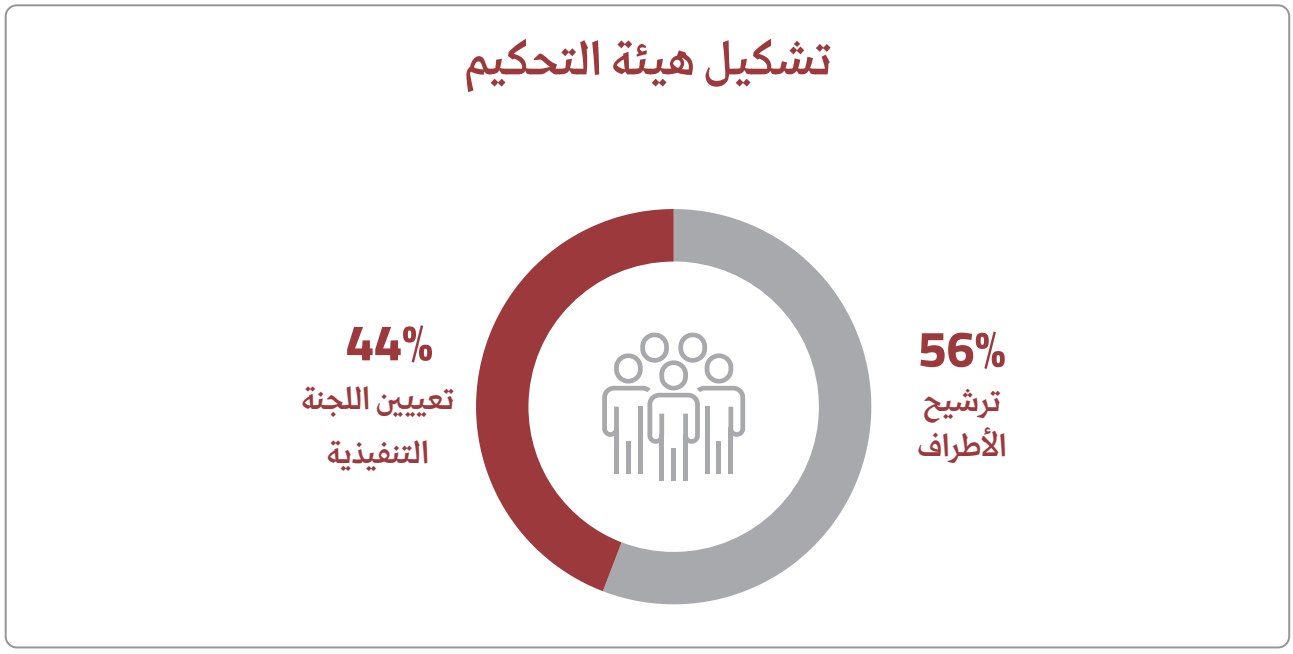

نوع التعيين عبر الدعاوى التي تمت إدارتها خلال الفترة 2021 - 2025.

الهدف الإستراتيجي والمواءمة الوطنية

أنشيء مركز عُمان للتحكيم التجاري كمؤسسة متخصصة ومستقلة تُعنى بتسوية المنازعات التجارية باستخدام التحكيم والوساطة وغيرها من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، بما يعزز الثقة في البيئة العدلية والبيئة التجارية، ويدعم نزاهة العلاقات التعاقدية داخل سلطنة عُمان.

ومع مضي سلطنة عُمان قدمًا في تنفيذ أجندة التنويع الاقتصادي وتعزيز إطارها الاستثماري، فقد أصبح دور التحكيم المؤسسي ممثلا في مركز عُمان للتحكيم التجاري عنصرًا أساسيًا في البنية القانونية، إذ يكمّل اختصاصات محكمة الاستثمار والتجارة من خلال توفير بديل مرن وسري يقوده خبراء في مجال التحكيم والوساطة. حيث تعمل هذه الوسائل مجتمعةً على تعزيز تطوّر ومصداقية بيئة تسوية المنازعات في سلطنة عُمان على الصعيد الدولي.

ويُسهم التطوير المستمر للمبادرات الاقتصادية الكبرى، بما في ذلك مركز عُمان المالي العالمي ومنصات الاستثمار الأخرى، في إبراز أهمية وجود مؤسسة تحكيم محلية راسخة وموثوقة؛ إذ تتطلب المعاملات العابرة للحدود، ومشاريع البنية التحتية، والعقود التجارية المعقدة، أطرًا موثوقة لتسوية المنازعات ولها القدرة على معالجة المسائل متعددة الولايات القضائية والخاصة بقطاعات محددة. ويتمتع مركز عُمان للتحكيم التجاري بمكانة استراتيجية تؤهله ليكون شريكًا مؤسسيًا موثوقًا في دعم هذه المراكز والمؤسسات التجارية المتطورة.

وإلى جانب اختصاصه في إدارة الدعاوى، يؤدي المركز دورًا مؤسسيًا متقدمًا في ترسيخ ثقافة تسوية المنازعات بالوسائل البديلة، من خلال التفاعل المستمر مع أصحاب الشأن، وتعزيز الحوار المهني، وتنمية الخبرات الوطنية في مجالي التحكيم والوساطة. كما تسهم شراكاته مع المؤسسات الدولية الرائدة والجهات الأكاديمية في نقل المعرفة، وتبادل الخبرات، وتوسيع مسارات الاعتماد المهني، وتطوير المهارات، بما يدعم بناء كفاءات وطنية مستدامة ويعزز القيمة المحلية المضافة.

وتتوافق أولويات المركز وأنشطته بشكل وثيق مع أهداف رؤية عُمان 2040 ، لا سيما فيما يتعلق بأولوية التشريع والقضاء والرقابة التي تعد من الأولويات التمكينية للرؤية. ومن ضمن المبادرات في هذه الاولوية هو وجود وسائل بديلة لتسوية المنازعات، تكون مُستَقلّة وناجِزة. وعليه فاللجوء الى المركز كخيار أساسي لتسوية المنازعات سينعكس بشكل إيجابي على بيئة الأعمال؛ مما سيعزز من ثقة المستثمرين، ويساعد في تحفيز التنمية الاقتصادية، ويُسهم في توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فاللجوء للمركز سيسهم في ترسيخ سمعة سلطنة عُمان بوصفها وجهة آمنة ومتطورة لممارسة الأعمال التجارية، ويساعد في تعزيز مكانتها في العديد من المؤشرات الدولية ذات الصلة بالبيئة الاستثمارية.

الحوكمة والإشراف المؤسسي

ظلّ تعزيز الحوكمة وتعزيز الأداء المؤسسي أولويةً محورية لمركز عُمان للتحكيم التجاري خلال عام 2025 حيث ركّز على ترسيخ إطار الحوكمة لضمان الاستدامة والاستقرار وفعالية اتخاذ القرار في مختلف عملياته.

شكّل تعيين لجنة تنفيذية جديدة في أبريل 2025 محطة مهمة في مجال الحوكمة، حيث أتاح تعزيز الإشراف المؤسسي على عمليات إدارة القضايا. ومن الناحية العملية، أسهم تعيين اللجنة التنفيذية في تعزيز الرقابة على تطبيق القواعد الإجرائية في دعاوى التحكيم والوساطة، وتحسين التواصل بين أطراف الدعاوى والمركز بما يعزز الشفافية والثقة المؤسسية.

وخلال عام 2025، واصل المركز تحسين عملياته الداخلية المتعلقة بالحوكمة واتخاذ القرار بهدف تعزيز وضوح الأدوار، والمواءمة بين التوجه الإستراتيجي والعمليات اليومية. وقام مجلس إدارة المركز بتعيين رئيس تنفيذي جديد لتنفيذ خطط وأنشطة المركز بشكل أكثر كفاءة ورؤية مستقبلية واضحة مع الحفاظ على الشفافية وتعزيز الحوكمة مما يُهيّئ للمركز جاهزية للانطلاق نحو المرحلة القادمة بثقة أكبر وقدرة على تحقيق الاستدامة المالية والتميز المؤسسي.

10

أعضاء في اللجنة التنفيذية من الخبراء في القانون والتحكيم وممارساته

مراجعة قواعد المركز وجدول الرسوم

شـكّل التعديـل التنظيمـي إحـدى الركائـز الأساسـية للمركـز في عـام 2025 بهدف تعزيز الإطارين الإجرائي والمؤسسي للمركز. حيث تم إجراء مراجعة شاملة لقواعد التحكيم الخاصة بمركز عُمان للتحكيم التجاري لضمان استمرار الوضوح والكفاءة والمواءمة مع أحدث الممارسات الدولية المعاصرة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الإنصاف، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، واستقلالية الأطراف.

وقد تولّت هذه المراجعة لجنة قواعد متخصصة ضمّت نخبة من كبار ممارسي وخبراء التحكيم على مستوى العالم ممن يتمتعون بخبرة مؤسسية وعملية من داخل و خارج سلطنة عمان، بما في ذلك أعضاء يشغلون أو سبق لهم أن شغلوا مناصب في الهيئات الإدارية أو المحاكم التابعة لمؤسسات تحكيم رائدة مثل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية، ومركز سنغافورة للتحكيم الدولي، ومركز دبي للتحكيم الدولي، والمركز السعودي للتحكيم التجاري، ومحكمة لندن للتحكيم الدولي.

وعليه فقد استكملت لجنة القواعد مهامها بنجاح، وقدّمت رسميًا توصياتها بشأن التعديلات المقترحة على قواعد مركز عُمان للتحكيم التجاري في أبريل 2025، مما مثّل تتويجًا لعملية مراجعة منظّمة وتشاورية. ولم يكن الهدف مقتصرًا على إدخال تعديلات جوهرية فحسب، بل تمثل أيضًا في ضمان بقاء الإطار الإجرائي للمركز واضحًا، ومعاصرًا، وفعّالًا، ومتوافقًا مع أفضل الممارسات الدولية. وبالتوازي مع ذلك، تمّت مراجعة جدول الرسوم من خلال إجراء تقييم مقارن للمؤسسات التحكيمية الرائدة. وقد صُممت التعديلات المقترحة لتحقيق توازن بين الاستدامة المالية وسهولة الوصول إلى المستخدمين، بما يعكس التزام المركز بالتناسب، والشفافية، والإدارة المالية المسؤولة.

وبعد تقديم التعديلات المقترحة، عمل المركز مع وزارة العدل والشؤون القانونية لاستكمال جميع الإجراءات المطلوبة، مع التركيز على الجانب التنظيمي، والوضوح القانوني، والمواءمة المؤسسية. ويعمل المركز على استكمال الاجراءات الرسمية للمضي قدمًا في نشر كلٍّ من القواعد المعدّلة وجدول الرسوم المعدّل والإعلان عنهما رسميًا على المستوى المحلي والدولي. وتعكس هذه التعديلات مجتمعةً على ترسيخ ثقة المتعاملين، وتعزيز المرونة التشغيلية، ودعم استدامة المركز المالية على المدى الطويل.

> صُمّمت التعديلات لتحقيق توازن بين الاستدامة المالية وسهولة الوصول إلى المستخدمين، بما يعكس مبادئ الشفافية والمسؤولية

إدارة الدعاوى والتقدم المُحرز من الناحية التشغيلية

تُعد إدارة إجراءات التحكيم والوساطة من صميم الاختصاص المؤسسي للمركز وخلال عام 2025، قام المركز بتحسين الجوانب التشغيلية لضمان إدارة الدعاوى بكفاءة ومهنية، وبما يتوافق مع الإطار التنظيمي للمركز والمعايير المؤسسية الدولية.

خلال العام 2025 ، أدار المركز دعاوى تحكيم شملت أطرافًا محلية ودولية على حدٍّ سواء. وقد عكست طبيعة الدعاوى التي جرى التعامل معها خلال عام 2025 تزايد ثقة المستخدمين في تسوية المنازعات المؤسسية، إلى جانب تنامي الوعي بخدمات المركز في عدد من القطاعات.

وعلى الرغم من أن الحجم الإجمالي للدعاوى لا يعكس المرحلة التي بلغها المركز في تطوره المؤسسي، فإن الدعاوى التي أدارها خلال العام أظهرت مستوى أعلى من التعقيد الإجرائي، وتوقعات أكبر من حيث الدعم المؤسسي وإدارة الدعاوى.

كما واصل المركز تطبيق عمليات منظمة ومتسقة لتسجيل واستقبال الدعاوى؛ وشمل ذلك المراجعة الأولية للطلبات للتحقق من اكتمالها، وامتثالها الإجرائي، واتساقها مع اختصاص المركز وقواعده. وعلاوة على ذلك فقد جرى التركيز على الإقرار باستلام الطلبات المقدمة ومعالجتها في الوقت المناسب؛ وضمان الشفافية وقابلية التوقع في المعالجة المؤسسية منذ البداية.

ظلّ تشكيل هيئات التحكيم وإدارة الإجراءات المرتبطة بالتعيين من الوظائف التشغيلية الأساسية للمركز. وخلال عام 2025، دعم المركز الأطراف وهيئات التحكيم من خلال إدارة إجراءات التعيين والتثبيت وفقًا لقواعد المركز، والتنسيق مع المحكّمين والوسطاء، وتولّي مهام جهة التعيين ودعم تشكيل هيئات التحكيم في الوقت المناسب.

وركّز دور المركز خلال هذه المرحلة على تيسير الكفاءة الإجرائية مع احترام استقلال هيئات التحكيم وحرية الأطراف. وعند الحاجة إلى عقد جلسات استماع، دعم المركز الترتيبات اللوجستية والإدارية بما يتوافق مع الممارسة المؤسسية.

أسهمت خبرة المركز في إدارة إجراءات التحكيم والوساطة في ترسيخ قدرته على توفير مسارات مرنة لتسوية المنازعات، مصممة خصيصًا لتتناسب مع طبيعة المنازعات ومستوى تعقيدها مما ساهم في بناء ثقة المستخدمين وتعزيز سمعة المركز بوصفه جهة مؤسسية موثوقة في إدارة الدعاوى.

أطراف الدعاوى

المكانة المؤسسية الإستراتيجية في إطار أجندة عمان التنافسية

تماشيًا مع رؤية عُمان 2040 وهدف سلطنة عمان المتمثل في تعزيز قدرتها التنافسية الاقتصادية والإقليمية، تبنّى المركز استراتيجية منظّمة وموجّهة نحو الاستثمار للتفاعل مع الاطراف ذات العلاقة خلال عام 2025.

ونظرًا لإدراك المركز أن مؤسسات التحكيم الحديثة تشكل عنصرًا بالغ الأهمية في البنية التحتية الوطنية للاستثمار، فإنه لم ينظر إلى التفاعل مع أصحاب المصلحة بوصفه مجرد نشاط تواصلي فحسب، بل أداة إستراتيجية لترسيخ اليقين التعاقدي، وتخفيف المخاطر التجارية، وتعزيز ثقة المستثمرين.

في الوقت الذي تواصل فيه مراكز التحكيم الإقليمية حول العالم النهوض بقدراتها المؤسسية، يعمل المركز على ضمان تطور بنية تسوية المنازعات في سلطنة عُمان، بما يتماشى مع طموحاتها في مجال التنويع الاقتصادي. ومن خلال الحوار المؤسسي المُستدام وتكامل المنظومة، يُسهم المركز بشكل مباشر في تعزيز مصداقية سلطنة عُمان باعتبارها بيئة قانونية آمنة وقابلة للتنبؤ تجاريًا ضمن دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل أوسع نطاقًا. وعليه فقد تفاعل المركز مع المعنيين والمختصين والأطراف ذات العلاقة خلال العام 2025 بنهج استراتيجي هادف وفي إطار جهد أوسع لدعم الثقة المؤسسية، واليقين القانوني، والاستخدام الواعي لوسائل تسوية المنازعات. وركز نهج المركز على بناء علاقات مؤسسية مستدامة؛ وتعزيز فهم أُطر التحكيم والوساطة.

خلال عام 2025، أجرى المركز أكثر من 26 اجتماعًا منظَّمًا مع المعنيين والمختصين والأطراف ذات العلاقة.

في قطاعات استراتيجية محورية للتنمية الاقتصادية وإطار الاستثمار في سلطنة عُمان. وقد جرت هذه الاجتماعات مع مؤسسات رئيسية، من بينها المجلس الأعلى للقضاء وجهاز الاستثمار العُماني، وهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى

> أجرى المركز أكثر من
>
> +26
>
> اجتماع منظَّمًا مع المعنيين والمختصين والأطراف ذات العلاقة.

المحـلي، وجمعيـة المحامـين العُمانيـة، واستثمر في عمان، وشركة تنمية نفط عُمان، و مجموعة أوكيو، و شركـة نمـاء، والبنـك الوطـني العُماني، وبنك صحار، وشركة عُمان لاستكشاف وإنتاج النفط (أوكسي)، وغيرهـا مـن الجهـات والـشركات الحكوميـة و الخاصـة.

ركّـزت هـذه الاجتماعـات عـلى تعزيـز الفهـم المؤسـسي لأطـر التحكيـم والوسـاطة، وتشـجيع إدراج بنـود فعّالـة لتسـوية المنازعـات في العقـود التجاريـة عـن طريـق اسـتخدام الوسـائل البديلـة، ومواءمـة الممارسـات المؤسسـية للوسـائل البديلـة لتسـوية المنازعات مـع الاحتياجـات المتطـورة للجهـات الاقتصاديـة الكـبرى. ومـن خـلال الاجتماع مع جهاز الاستثمار العماني، والجهـات التنظيميـة، والمؤسسـات الماليـة، وكـبرى الـشركات المشـغلة للطاقـة، والسـلطة القضائيـة، عـزّز المركـز دوره بوصفـه عنـصرًا متكاملًا في المنظومـة العدليـة والإسـتثمارية في سـلطنة عُمـان.

بناء القدرات والخبرات الوطنية

خـلال عـام 2025، ارتبـط التشـاور والتنسـيق مـع المعنيـين والمختصـين وأصحـاب الشـأن ارتباطًـا وثيقًـا بمبـادرات منظّمـة لبنـاء القـدرات، صُمِّمت لتعزيـز المعرفـة الوطنيـة في مجـال التحكيـم والوسـاطة وتنميـة الخـبرة المهنيـة.

وركـز الحـوار مـع الجهـات الحكوميـة، والسـلطة القضائيـة، والمهـن القانونيـة، والقطـاع الخـاص، والنظـراء الدوليـين؛ في ترسـيخ دور المركـز كمنصـة جامعـة للحـوار حـول تسـوية المنازعـات، بمـا يضمـن أن يظـل التطويـر المؤسـسي متجاوبًـا، ومسـتشرفًا للمسـتقبل، ومتوافقًـا مـع الممارسـات الدوليـة.

خـلال عـام 2025، نفّـذ المركـز مبـادرات منظّمـة لبنـاء القـدرات، شـملت -عـلى سـبيل المثـال لا الحـصر- مـا يـلي:

- ورشـة عمـل حـول الوسـاطة باعتبارهـا وسـيلة فعّالـة لتسـوية المنازعـات.
- مائـدة مسـتديرة قضائيـة حـول التحكيـم وتنفيـذ أحـكام التحكيـم مـع قضـاة المحكمـة الابتدائيـة ومحكمـة الاسـتئناف.
- نـدوة موجهـة للقطـاع الخـاص حـول توزيـع المخاطـر باسـتخدام الوسـائل البديلـة لتسـوية المنازعـات، والإشـكاليات المتعلقـة بالتحكيـم في قطـاع الإنشـاءات.
- تسـريع الفصـل في المنازعـات في قطـاع العقـارات والإنشـاءات.
- دور القضـاة والمحكّمـين في تعزيـز الأمـن القضـائي في المنازعـات الاسـتثمارية والقضائيـة.
- ورشـة عمـل حـول ممارسـات إدارة الدعـاوى.
- دورة تدريبيـة متقدمـة حـول تسـوية المنازعـات في قطـاع الإنشـاءات في سـلطنة عُمـان.
- مؤتمـر حـول التحكيـم في العقـود المصرفيـة والتأمينيـة والماليـة.
- بنـود التحكيـم في الممارسـة العمليـة – قابليـة إنفـاذ القـرارات (محليًّـا ودوليًّـا).
- ورشـة عمـل حـول التحكيـم المعجّـل وفقًـا لقواعـد مركـز عُمـان للتحكيـم التجـاري.

استقطبت هذه البرامج أكثر من

+300

مشارك

شـكّلت الفعاليـات ومبـادرات تبـادل المعرفـة عنـصرًا مهمًّـا مـن التفاعـل المؤسـسي لمركـز عُمـان للتحكيـم التجـاري خـلال عـام 2025، وقـد اسـتقطبت هـذه البرامـج أكـثر مـن 300 مشـارك، وأسـهمت في بنـاء خـبرات وطنيـة مسـتدامة في مجـال الوسـائل البديلـة لتسـوية المنازعـات، بمـا يتمـاشى مـع رؤيـة عُمـان 2040. ومـن خـلال الجمـع بـين التعـاون المؤسـسي الـدولي والتطويـر المهـني المحـلي، يواصـل المركـز دعـم الحـوار المهـني وتعزيـز القـدرات الوطنيـة في مجـال تسـوية المنازعـات عـلى المـدى الطويـل. وترسـيخ دوره ضمـن منظومـة تسـوية المنازعـات الإقليميـة والدوليـة.

النهج الاستراتيجي للريادة المعرفية

استند نهج المركز في مجال الفعاليات والريادة المعرفية خلال عام 2025 على المضمون، والملاءمة، والقيمة المؤسسية على المدى الطويل و لتيسير الحوار الواعي، وتبادل وجهات النظر، والإسهام بشكل هادف في تطوير ممارسات تسوية المنازعات.

يعكس هذا النهج المهمة الأوسع نطاقًا للمركز، التي لا تقتصر على دوره كمؤسسة إدارية فحسب، بل تشمل أيضًا دوره كمنصة جامعة تدعم التبادل المهني، والتعلّم المؤسسي، ونشر أفضل الممارسات في مجال التحكيم والوساطة.

يُعد الإطلاق الناجح للنسخة الأولى من «أيام مسقط للتحكيم» من أبرز معالم أنشطة المركز لعام 2025. وكان المؤتمر منصة جامعة رئيسية، حيث جمعت ممارسي التحكيم، والمؤسسات، وأصحاب المصلحة للمشاركة في نقاشات معمّقة حول التحكيم وتسوية المنازعات.

كما مثّل مؤتمر «أيام مسقط للتحكيم» خطوة مهمة في مسيرة التطوّر المؤسسي للمركز ودوره كمنتدى للحوار المهني وتبادل المعرفة. كما أسهم المؤتمر في رفع مكانة سلطنة عمان كوجهة لإجراء النقاشات المتعلقة بالتحكيم ضمن المجتمعين الإقليمي والدولي.

تُعرض المعلومات التفصيلية المتعلقة بـ «أيام مسقط للتحكيم»، بما في ذلك البرنامج، والمتحدثون، وحلقات النقاش، والنتائج، بشكل منفصل في كتيّب مخصص للمؤتمر.

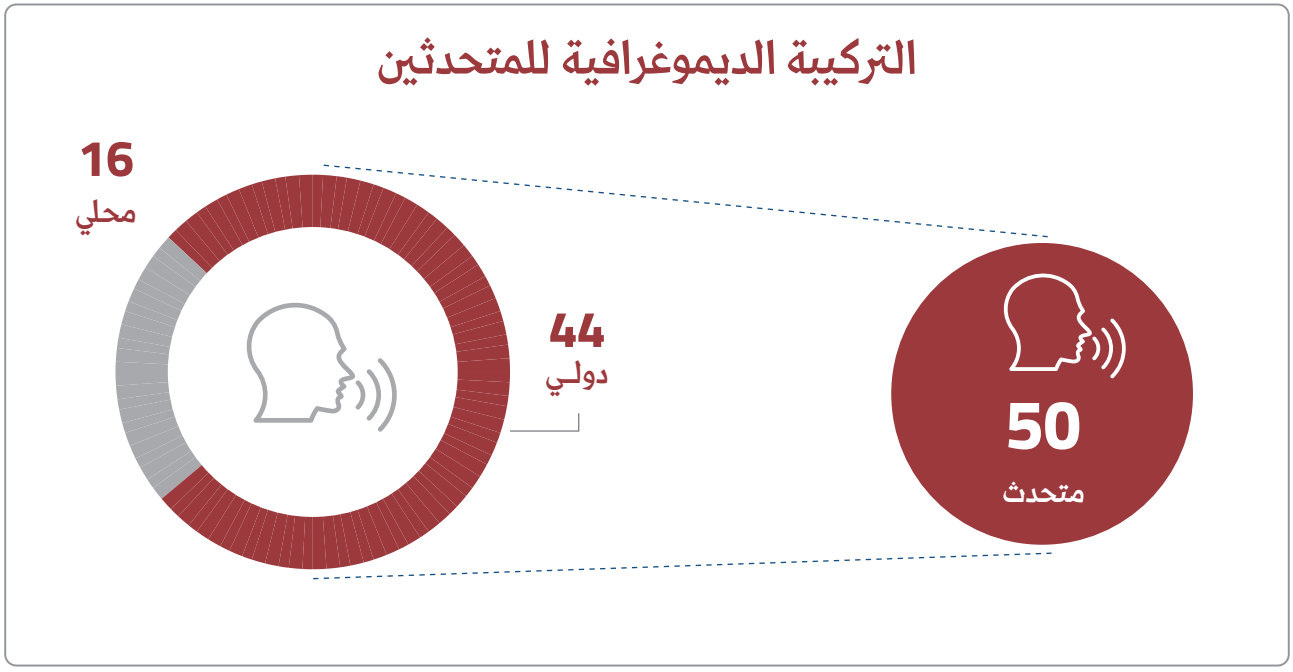

عدد المتحدثين المشاركين في "أيام مسقط للتحكيم"

بيانات الحضور

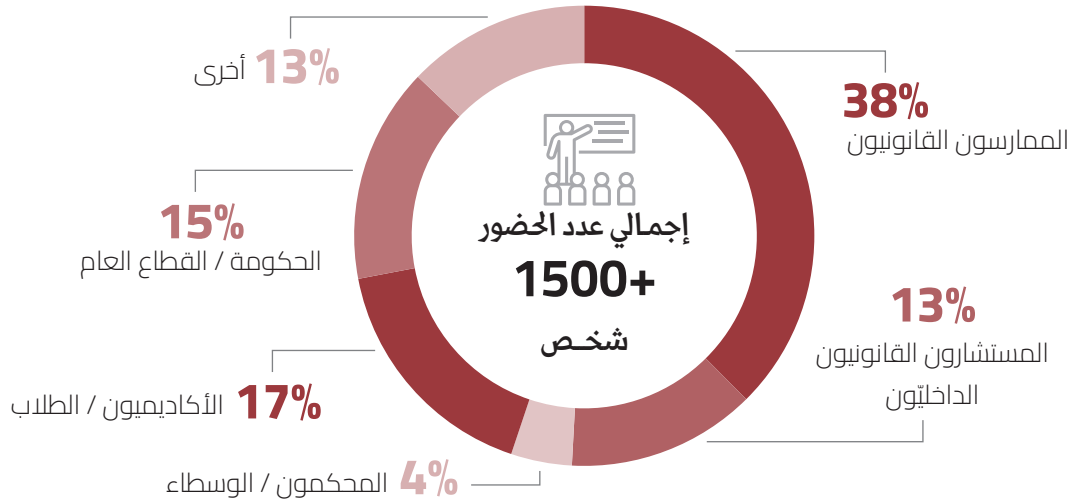

بالتزامـن مـع برنامـج المؤتمـر ومشـاركة المركـز في المؤتمـرات الخارجيـة، عـزّز المركـز تفاعلـه المؤسسـي الـدولي خـلال عـام 2025، وذلـك مـن خـلال إبـرام سلسـلة مـن مذكـرات التفاهـم مـع مؤسسـات رائـدة في مجـال التحكيـم وتسـوية المنازعـات. وقـد وُقِّعـت مذكـرات التفاهم هـذه في عـام 2025، لتعكس النهـج الاسـتراتيجي الـذي يتبعـه المركـز في مجـال التعـاون المؤسسـي، وتبـادل المعرفـة، والمواءمـة مـع أفضـل الممارسـات الدوليـة.

خـلال العـام، أبـرم المركـز مذكـرات تفاهـم مـع المؤسسـات التاليـة:

- المجلـس الكـوري للتحكيـم التجـاري
- مركـز هونغ كونغ للتحكيم الدولي
- غرفة البحرين لتسـوية المنازعات
- المركـز السعودي للتحكيم التجاري
- مركـز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم
- مركـز دبي للتحكيم الدولي
- مركـز الكويت للتحكيم التجاري
- لجنـة التحكيـم الاقتصـادي والتجـاري الـدولي الصينيـة
- المركـز الآسـيوي الدولي لتسـوية المنازعات
- المركـز الـدولي للتحكيـم في مـدريـد – مـحكمة مـدريد للتحكيـم
- مركـز القاهـرة الإقليمـي للتحكيـم التجـاري الـدولي
- جَسْ ماندي

توفّـر اتفاقيـات التعـاون هـذه إطـارًا منظّمًـا للتعـاون في مجـالات مثـل الحـوار المؤسـسي، وتبـادل المعرفـة، وبنـاء القـدرات، وتعزيـز أفضـل الممارسـات في مجـال التحكيـم والوسـاطة. إلى جانـب تسـهيل الفـرص لإجـراء المبـادرات المشـتركة والتبـادل المهـني، وذلـك مـع مراعـاة المهـام والأولويـات الخاصـة بـكل مؤسسـة. كمـا تنطـوي عـلى أهميـة كبـيرة مـن المنظـور المؤسـسي، إذ تعكـس الاعـتراف بالمركـز كمؤسسـة نظـيرة ضمـن مجتمـع تسـوية المنازعـات الـدولي، إلى جانـب ترسـيخ التزامـه بمواءمـة ممارسـاته مـع المعايـير العالميـة.

يسـعى المركـز مـن خـلال هـذه الـشراكات إلى البنـاء عـلى الخـبرات المكتسـبة مـن «أيـام مسـقط للتحكيـم» والـشراكات المؤسسـية الـتي تأسسـت خـلال عـام 2025، وسـيواصل المركـز اتبـاع نهـج منظَّـم وهـادف تجـاه الفعاليـات والتعـاون الـدولي. وسـتظل المبادرات المسـتقبلية مركـزة عـلى دعـم الحـوار المهـني، والتعلـم المؤسـسي، والتعزيـز المسـتمر لممارسـات تسـوية المنازعـات ممـا يسـهم في تعزيـز حضـور سـلطنة عمـان ضمـن المنتديـات المهنيـة للتحكيـم، وفي منظومـة تسـوية المنازعـات الإقليميـة والدوليـة.

التوقعات الاستراتيجية والتوجّه المؤسسي

مـع انتقـال المركـز مـن مرحلـة ترسـيخ البنـاء المؤسـسي إلى مرحلـة التنفيـذ المنظّـم، يتحـوّل تركـيزه بشـكل حاسـم نحـو التنفيـذ، وقابليـة التوسـع، والنمـو المؤسـسي القابـل للقيـاس. وقـد أرسى عـام 2025 وضوحًـا تأسيسـيًا، بينما سـيُركّز عام 2026 عـلى الإنجاز، والأداء، والتوسّـع ضمـن معايـير اسـتراتيجية محـددة.

عـلى الصعيـد الـدولي، تمكّـن المركز مـن توسـيع حضـوره المؤسـسي مـن خـلال مذكـرات تفاهـم إسـتراتيجية، والتفاعـل المسـتمر مـع مؤسسـات التحكيـم النظـيرة، والمشـاركة في المنتديـات المهنيـة العالميـة. وقـد أسـهم إطـلاق «أيـام مسـقط للتحكيـم» في تعزيـز حضـور المركـز بشـكل أكـبر، وإظهـار قدرتـه عـلى إجـراء حـوار هـادف يضـم جهـات مـن مختلـف الاختصاصـات القضائيـة، ممـا يـبرز دور سـلطنة عُمان في مشـهد التحكيـم الإقليمـي.

اسـتمرّ التطويـر الرقمـي كأولويـة مدروسـة، حيـث قامت مراجعات سـير العمـل الداخـلي والأنظمـة الإداريـة بوضـع الأسـاس لإجـراء تحسـينات تدريجيـة في إدارة الدعـاوى، والتعامـل مـع الوثائـق، والتواصـل مـع الأطـراف ذات العلاقـة. حيـث تـم خـلال العـام 2025 تنفيـذ نظـام تخطيـط المـوارد المؤسسـية (ERP) ونظـام إدارة المـوارد البشريـة (HRMS) واللـذان يهدفـان إلى تحديـث أنظمـة المركـز وخاصـة عمليـات المـوارد البشريـة والمـوارد الماليـة ضمـن منصـة رقميـة موحـدة. واسـهم هـذا التطـور في تعزيـز الكفـاءة واتخـاذ القـرارات بنـاءً عـلى البيانـات وتحسـين تجربـة الموظفـين وزيـادة مسـتوى الأتمتـة وتأسـيس قاعـدة للنمـو الرقمـي القابـل للتوسـع.

كمـا ان المركـز الآن بصـدد انشـاء وتفعيـل منصـة إدارة الدعـاوى الرقميـة والـتي تهـدف إلى توفـير منصـة آمنـة لإدارة الدعـاوى في المركـز والمسـاهمة في اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي لتسـهيل إجـراءات التحكيـم. كمـا سـتسـهم المنصـة في تبسـيط إدارة الدعـاوى والتحضـير للجلسـات مـن خـلال نظـام رقمـي مركـزي وتعزيـز الشـفافية والحفـظ المركـزي لملفـات القضايـا وسـهولة الوصـول لهـا وتعزيـز الأمـن السـيبراني للنظـام والمسـتندات.ويجري إدمـاج التكنولوجيـا بصـورة عمليـة بمـا يضمـن تحقيـق المواءمـة مـع معايـير الحوكمـة والمتطلبـات التنظيميـة والنزاهـة المؤسسـية.

بالنظـر إلى المسـتقبل، سـتتمثّل أولويـة المركـز في تفعيـل قواعـد التحكيـم والوسـاطة المعدلـة بعـد الموافقـة الرسـمية عليهـا ونشرهـا. كمـا سـيقوم المركـز بزيـادة التعـاون الـدولي، وتوسـيع نطـاق البرامـج التعليميـة المنظمـة والبرامـج التدريبيـة المتخصصـة في قطاعـات محـددة، ومواصلـة تعزيـز بنيتـه التحتيـة الرقميـة. وقـد صُمّمـت هـذه المبـادرات لدعـم الكفـاءات المهنيـة، ورفـع القيمـة المحليـة المضافـة مـن خـلال تطويـر الخـبرات الوطنيـة، وترسـيخ الاسـتدامة المؤسسـية عـلى المـدى الطويـل.

ستتّسـم المرحلـة المقبلـة بالتنفيـذ المنضبـط، والنمـو المدروس في حجـم الدعـاوى، وتعزيـز الانخـراط القطاعي، واسـتمرار التكامـل الرقمـي، بمـا يضمـن تطـوّر القـدرات المؤسسـية بمـا يتناسـب مـع حجـم الطلـب.

> تـم خـلال العـام 2025 تنفيـذ نظـام تخطيـط المـوارد المؤسسـية (ERP) ونظـام إدارة المـوارد البشريـة (HRMS)

الخـاتمة

يعتـبر عـام 2025 مرحلـةً مهمـة في مسـار التطـور المؤسـسي للمركـز، ولـم يكـن الهـدف خـلال هـذا العـام هـو التوسـع السريـع، بـل ترسـيخ المتانـة الهيكليـة والمصداقيـة عـلى المـدى الطويـل. وقـد أتاحـت هـذه الأسـس للمركـز المـضي نحـو نمـو مـدروس قائـم عـلى النزاهـة المؤسسـية، ووضـوح أكـبر في الإشراف، وجاهزيـة تنظيميـة أعـلى، وتكامـل أعمـق مـع المنظمـات والمؤسسـات والجهـات ذات الصلـة. وبذلـك يدخـل مركـز عُمـان للتحكيـم التجـاري مرحلتـه المقبلـة بثقـة راسـخة وتوجـه واضـح نحـو تحقيـق الأهـداف الـتي تضمنتهـا الاسـتراتيجية المسـتقبلية للمركـز.

2025

Conclusion

The year 2025 marked a significant milestone in the institutional development of the Centre. Governance processes were strengthened, progress was made across key organizational tracks, and engagement frameworks were expanded in line with the Centre's stage of development. The focus during this year was not rapid expansion but rather the consolidation of structural resilience and long-term credibility. These foundations have enabled the Centre to pursue measured growth grounded in institutional integrity. With clearer oversight, enhanced organizational readiness, and stronger integration within the relevant ecosystem, the Oman Commercial Arbitration Centre enters its next phase with solid confidence and a clear strategic direction.

2025

Strategic Outlook and Institutional Direction

As the Centre transitions from a phase of institutional consolidation to one of structured implementation, its focus decisively shifts toward execution, scalability, and measurable institutional growth. While 2025 established foundational clarity, 2026 will prioritize achievement, performance, and expansion according to defined strategic parameters.

On the international front, the Centre has expanded its institutional presence through strategic Memoranda of Understanding, continuous engagement with peer arbitration institutions, and participation in global professional forums. The launch of "Muscat Arbitration Days" further reinforced the Centre's presence and demonstrated its ability to facilitate meaningful dialogue among stakeholders across different judicial and professional domains, highlighting Oman's role in the regional arbitration landscape.

Digital development remained a key strategic priority. Internal workflow and administrative system reviews laid the groundwork for incremental improvements in case management, document handling, and stakeholder communication. In 2025, the Centre implemented an Enterprise Resource Planning (ERP) system and a Human Resource Management System (HRMS), aimed at modernizing core operations—particularly human resources and financial processes—within a unified digital platform. This advancement enhanced efficiency, data-driven decision-making, employee experience, automation, and established a foundation for scalable digital growth.

The Centre is also in the process of creating and activating a digital case management platform, designed to provide a secure environment for case handling and integrate artificial intelligence to streamline arbitration procedures. The platform will simplify case management and hearing preparation through a centralized digital system, enhance transparency, enable secure centralized storage and easy access to case files, and strengthen cybersecurity for both systems and documents. Technology integration is being pursued in a practical manner to ensure alignment with governance standards, regulatory requirements, and institutional integrity.

Looking ahead, the Centre's priorities include applying the amended arbitration, expanding international cooperation, scaling structured educational programs and sector-specific training, and continuing to enhance digital infrastructure. These initiatives are designed to support professional competencies, increase local value through the development of national expertise, and reinforce long-term institutional sustainability.

The upcoming phase will be characterized by disciplined execution, measured growth in case volume, strengthened sector engagement, and continued digital integration, ensuring the development of institutional capacities proportionate to demand.

In 2025, the Centre implemented an Enterprise Resource Planning (ERP) system and a Human Resource Management System (HRMS)

These cooperation agreements provide a structured framework for collaboration in areas such as institutional dialogue, knowledge exchange, capacity building, and the promotion of best practices in arbitration and mediation. They also facilitate opportunities for joint initiatives and professional exchanges while considering the mandates and priorities of each institution. From an institutional perspective, these agreements signify recognition of the Centre as a peer organization within the international dispute resolution community and reinforce its commitment to aligning its practices with global standards.

Through these partnerships, the Centre aims to build on the expertise gained from "Muscat Arbitration Days" and the institutional collaborations established during 2025. The Centre will continue to adopt a structured and purposeful approach to events and international cooperation, with future initiatives focused on supporting professional dialogue, institutional learning, and continuous enhancement of dispute resolution practices. These efforts contribute to strengthening Oman's presence in professional arbitration forums and within the regional and international dispute resolution ecosystem.

Attendees Profile

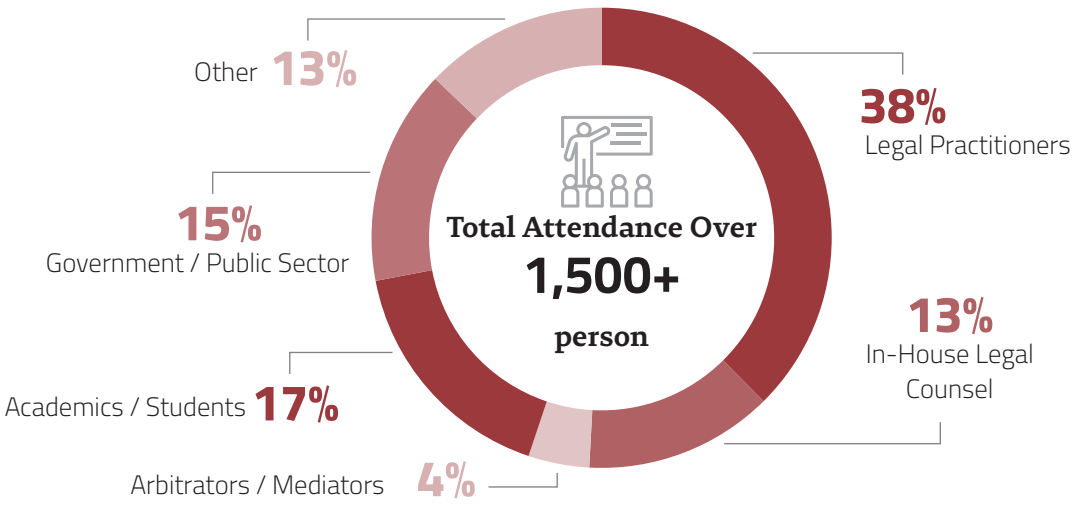

In parallel with the conference program and the Centre's participation in external events, the Oman Commercial Arbitration Centre strengthened its international institutional engagement in 2025 by entering into a series of Memoranda of Understanding (MoUs) with leading institutions in arbitration and dispute resolution. These MoUs, signed during 2025, reflect the Centre's strategic approach to institutional cooperation, knowledge exchange, and alignment with international best practices.

During the year, the Centre concluded MoUs with the following institutions:

- Korean Commercial Arbitration Board
- Hong Kong International Arbitration Centre
- Bahrain Dispute Resolution Centre
- Saudi Centre for Commercial Arbitration
- Qatar International Centre for Conciliation and Arbitration
- Dubai International Arbitration Centre
- Kuwait Commercial Arbitration Centre
- China International Economic and Trade Arbitration Commission
- Asian International Dispute Resolution Centre
- International Arbitration Center of Madrid / Ibero-American Arbitration Center
- Cairo Regional Centre for International Commercial Arbitration
- The Mediation and Arbitration Centre Mauritius
- Jus Mundi

Strategic Approach to Knowledge Leadership

The Centre's approach to events and knowledge leadership in 2025 was grounded in content quality, relevance, and long-term institutional value, aimed at exchanging informed dialogue, exchanging perspectives, and contributing meaningfully to the development of dispute resolution practices.

This approach reflects the Centre's broader mission, which extends beyond its administrative role to encompass its position as a unifying platform that supports professional exchange, institutional learning, and the dissemination of best practices in arbitration and mediation.

A highlight of the Centre's activities in 2025 was the successful launch of the inaugural "Muscat Arbitration Days". The conference served as a major convening platform, bringing together arbitration practitioners, institutions, and stakeholders for in-depth discussions on arbitration and dispute resolution.

The "Muscat Arbitration Days" conference represented a significant milestone in the Centre's institutional development, reinforcing its role as a forum for professional dialogue and knowledge exchange. The event also contributed to enhancing the Sultanate of Oman's standing as a hub for arbitration-related discussions within the regional and international community.

Detailed information about "Muscat Arbitration Days", including the program, speakers, panel discussions, and outcomes, is presented separately in a dedicated conference booklet.

Demographic Composition of the Speakers

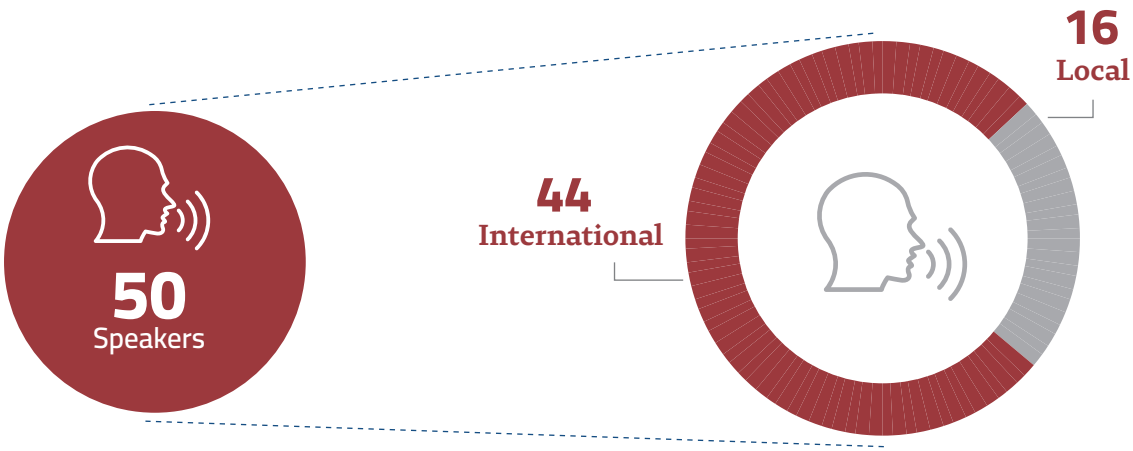

“

These events attracting over

+300

participants

A workshop on expedited arbitration under the Oman Commercial Arbitration Centre Rules.

These events and knowledge-sharing initiatives formed a vital part of the Centre’s institutional engagement in 2025, attracting over 300 participants. They contributed to building sustainable national expertise in alternative dispute resolution, in alignment with Oman Vision 2040. By combining international institutional collaboration with local professional development, the Centre continues to support professional dialogue, strengthen national capabilities in dispute resolution, and consolidate its role within the regional and international dispute resolution ecosystem.

Capacity Building and Development of National Expertise

In 2025, consultation and coordination with stakeholders, experts, and relevant parties were closely linked to structured capacity-building initiatives designed to enhance national knowledge in arbitration and develop professional expertise.

Dialogue with government entities, the judiciary, the legal profession, the private sector, and international peers focused on establishing the Centre as a unifying platform for dispute resolution discussions, ensuring that institutional development remains responsive, forward-looking, and aligned with international best practices.

During 2025, the Centre implemented a range of structured capacity-building initiatives, including, but not limited to:

- A workshop on mediation as an effective dispute resolution mechanism.
- A judicial roundtable on arbitration and the enforcement of arbitral awards with judges from Courts of First Instance and Courts of Appeal.
- A private sector seminar on risk allocation through alternative dispute resolution and arbitration challenges in the construction sector.
- Initiatives to expedite dispute resolution in the real estate and construction sectors.
- Discussions on the role of judges and arbitrators in enhancing legal security in investment and judicial disputes.
- A workshop on case management practices.
- An advanced training course on dispute resolution in the construction sector in Oman.
- A conference on arbitration in banking, insurance, and financial contracts.
- Practical arbitration clauses and the enforceability of awards (domestically and internationally).

These engagements focused on enhancing institutional understanding of arbitration and mediation frameworks, encouraging the inclusion of effective dispute resolution clauses in commercial contracts through alternative means, and aligning institutional ADR practices with the evolving needs of major economic actors. Through dialogues with the Oman Investment Authority, regulatory bodies, financial institutions, major energy operators, and the judiciary, the Centre reinforced its role as an integral component of Oman's legal and investment ecosystem.

Strategic Institutional Positioning within Oman's Competitiveness Agenda

In line with Oman Vision 2040 and the Sultanate's goal of enhancing its regional economic competitiveness, the Centre adopted a structured, investment-oriented strategy to engage stakeholders throughout 2025.

Recognizing that modern arbitration institutions are a critical component of national investment infrastructure, the Centre approached stakeholder engagement not merely as a communication function, but as a strategic tool to strengthen contractual certainty, mitigate commercial risks, and build investor confidence.

As regional arbitration centres worldwide continue to develop their institutional capacities, the Centre ensures that the evolution of Oman's dispute resolution infrastructure aligns with the country's economic diversification ambitions. Through sustained institutional dialogue and system integration, the Centre directly contributes to reinforcing Oman's credibility as a safe and commercially predictable legal environment within the Gulf Cooperation Council and the broader Middle East and North Africa region. Accordingly, in 2025, the Centre engaged stakeholders and experts strategically, as part of broader efforts to support institutional confidence, legal certainty, and the informed use of dispute resolution mechanisms. The Centre's approach focused on building sustainable institutional relationships and enhancing understanding of arbitration and mediation frameworks.

During 2025, the Centre conducted over 26 structured meetings with stakeholders and experts across key strategic sectors for Oman's economic development and investment framework. These meetings involved major institutions, including the Supreme Judicial Council, the Oman Investment Authority, the Public Authority for Projects, Tenders, and Local Content, the Oman Chamber of Commerce and Industry, the Oman Bar Association, Invest in Oman, Petroleum Development Oman, the OQ Group, Nama Company, the National Bank of Oman, Bank Sohar, Oman Oil Exploration & Production Company (OOCEP), among other governmental and private entities.

The Centre conducted over

+26

structured meetings with stakeholders and experts

Case Management and Operational Progress

Case management in arbitration and mediation remains at the core of the Oman Commercial Arbitration Centre's institutional mandate. Throughout 2025, the Centre enhanced its operational processes to ensure that cases were managed efficiently and professionally, in full compliance with its regulatory framework and international institutional standards.

During the year, the Centre administered arbitration cases involving both domestic and international parties. The nature of the cases handled in 2025 reflected growing confidence in institutional dispute resolution, as well as increased awareness of the Centre's services across multiple sectors.

Although the overall volume of cases does not fully reflect the Centre's stage of institutional development, the cases managed during the year demonstrated a higher level of procedural complexity and greater expectations regarding institutional support and case administration.

The Centre continued to implement structured and consistent processes for case registration and intake, including preliminary review of submissions to verify completeness, procedural compliance, and alignment with the Centre's jurisdiction and rules. Emphasis was placed on timely acknowledgment and processing of submissions, ensuring transparency and predictability from the outset of institutional handling.

The constitution of arbitral tribunals and management of appointment-related procedures remained fundamental operational functions. In 2025, the Centre supported parties and arbitral tribunals by managing appointments and confirmations in accordance with the Centre's rules, coordinating with arbitrators and mediators, to ensure the timely formation of arbitral tribunals.

The Centre's role during this phase focused on facilitating procedural efficiency while respecting the independence of arbitral tribunals and the autonomy of the parties. When hearings were necessary, the Centre provided logistical and administrative support in line with institutional practice.

The Centre's expertise in administering arbitration and mediation proceedings has strengthened its ability to offer flexible dispute resolution pathways tailored to the nature and complexity of each case. This has contributed to building user confidence and enhancing the Centre's reputation acting as appointing authority where required and trusted institutional authority in case management.

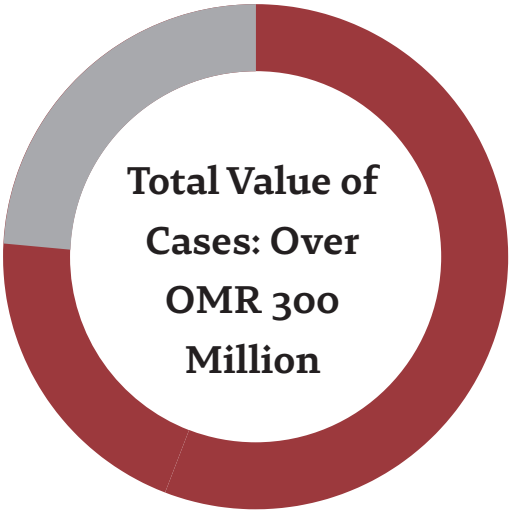

Case Parties

International

Local

Review of the Centre's Rules and Fee Schedule

Regulatory amendments constituted a key pillar for the Oman Commercial Arbitration Centre in 2025, aimed at strengthening both the procedural and institutional frameworks of the Centre. A comprehensive review of the Centre's Arbitration and Mediation Rules was undertaken to ensure ongoing clarity, efficiency, and alignment with contemporary international practices, while maintaining fairness, due process, and party autonomy.

The review was conducted by a specialized Rules Committee comprising a distinguished group of senior arbitration practitioners and experts with both institutional and practical experience, from within and outside the Sultanate of Oman. The Committee included members who currently hold or have previously held positions in the administrative bodies or courts of leading arbitration institutions such as the International Chamber of Commerce Court of Arbitration, the Singapore International Arbitration Centre, the Dubai International Arbitration Centre, the Saudi Centre for Commercial Arbitration, and the London Court of International Arbitration.

The Rules Committee successfully submitted its recommendations for amendments to the Oman Commercial Arbitration Centre's rules in April 2025, marking the culmination of a structured and consultative review process. The aim was not only to introduce substantive improvements but also to ensure that the Centre's procedural framework remains clear, contemporary, effective, and aligned with international best practices.

In parallel, the fee schedule underwent a comprehensive review based on a comparative assessment of leading arbitration institutions. The proposed amendments were designed to balance financial sustainability with user accessibility, reflecting the Centre's commitment to proportionality, transparency, and responsible financial management.

Following the submission of the proposed amendments, the Centre worked with the Ministry of Justice and Legal Affairs to complete all necessary procedures, focusing on regulatory compliance, legal clarity, and institutional alignment. Collectively, these amendments enhance user confidence, enhance operational flexibility, and support the long-term financial sustainability of the Centre.

The proposed amendments were carefully designed to balance financial sustainability with accessibility for users, underscoring the Centre's commitment to transparency, accountability, and sound financial stewardship.

Governance and Institutional Oversight

Strengthening governance and consolidating institutional performance remained a central priority for the Oman Commercial Arbitration Centre in 2025. The Centre focused on reinforcing its governance framework to ensure sustainability, stability, and effective decision-making across all operations.

The appointment of a new Executive Committee in April 2025 marked a significant milestone in governance, enhancing institutional oversight of case management processes. Practically, the Executive Committee's appointment strengthened supervision over the application of procedural rules in arbitration cases and improved governance between the Centre and case parties, thereby promoting transparency and institutional trust.

Throughout 2025, the Centre continued to refine its internal governance and decision-making processes to clarify roles and align strategic direction with daily operations. The Board of Directors appointed a new Chief Executive Officer to implement the Centre's plans and activities more efficiently, with a clear forward-looking vision, while maintaining transparency and enhancing governance. These measures have positioned the Centre to move confidently into its next phase, with greater capacity for financial sustainability and institutional excellence.

“

10

Members of the Executive Committee are experts in law, arbitration, and arbitration practice.

Strategic Objectives and National Alignment

The Oman Commercial Arbitration Centre was established as a specialized and independent institution dedicated to resolving commercial disputes through arbitration, mediation, and other alternative dispute resolution (ADR) mechanisms. Its mandate is to strengthen confidence in Oman's legal and commercial environment and to support the integrity of contractual relationships within the Sultanate of Oman.

As Oman advances its economic diversification agenda and enhances its investment framework, institutional arbitration—represented by the Oman Commercial Arbitration Centre—has become a fundamental component of the legal infrastructure. It complements the jurisdiction of the Investment and Commercial Court by providing a flexible, confidential, expert-led alternative to litigation. Together, these mechanisms contribute to the development and credibility of Oman's dispute resolution environment at the international level.

The continuous development of major economic initiatives, including the International Financial Centre Oman and other investment platforms, underscores the importance of a well-established local arbitration institution.

Cross-border transactions, infrastructure projects, and complex commercial contracts require reliable dispute resolution frameworks capable of addressing multi-jurisdictional and sector-specific matters. The Oman Commercial Arbitration Centre holds a strategic position that qualifies it to be a trusted institutional partner in supporting these advanced commercial Centres and institutions.

Beyond case management, the Centre plays an active institutional role in promoting a culture of alternative dispute resolution within Oman through ongoing engagement with stakeholders and professionals, constructive dialogue, and the development of national expertise in arbitration and mediation. Partnerships with leading international ADR institutions and academic bodies facilitate knowledge transfer, provide professional accreditation pathways, and support skills development, directly contributing to local value creation and the long-term strengthening of national competencies.

The Centre's priorities and activities are closely aligned with the objectives of Oman Vision 2040, particularly regarding the enabling priorities of legislation, judiciary, and oversight. Among the initiatives under this priority is the establishment of independent and effective ADR mechanisms. As such, resorting to the Centre as a primary option for dispute resolution positively impacts the business environment, enhancing investor confidence, stimulating economic development, and attracting foreign investment across various economic sectors. Furthermore, utilizing the Centre contributes to strengthening Oman's reputation as a safe and advanced destination for business and supports its standing in multiple international indicators related to the investment climate.

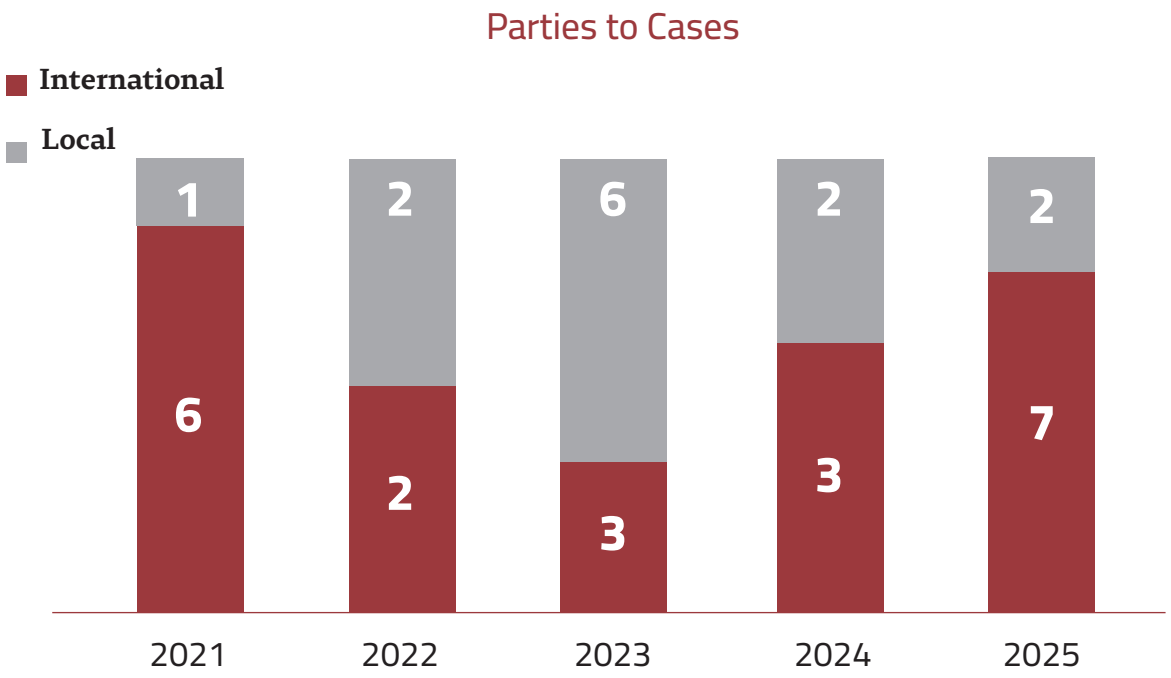

Case files managed by the center during the period 20212025- according to the scope of judicial jurisdiction

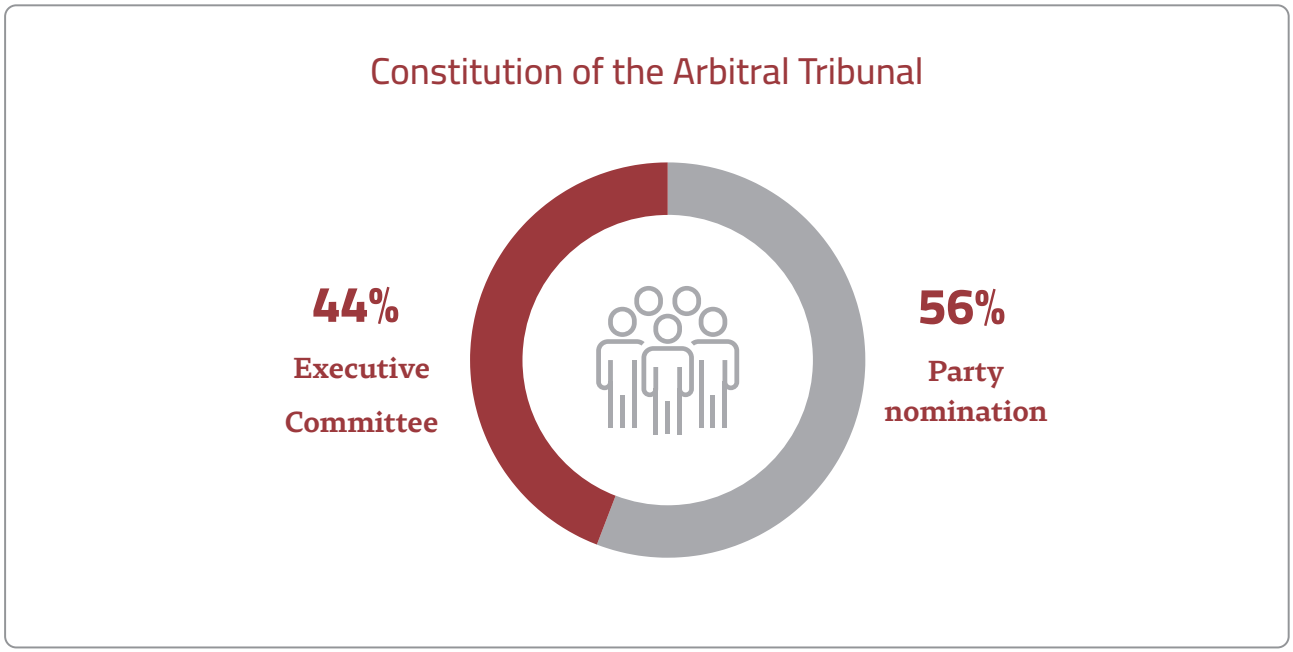

Type of Appointment Across Cases Managed During the Period 2021–2025

2025 at a Glance:

A Year of Institutional Consolidation, Enhanced Confidence, and Growth

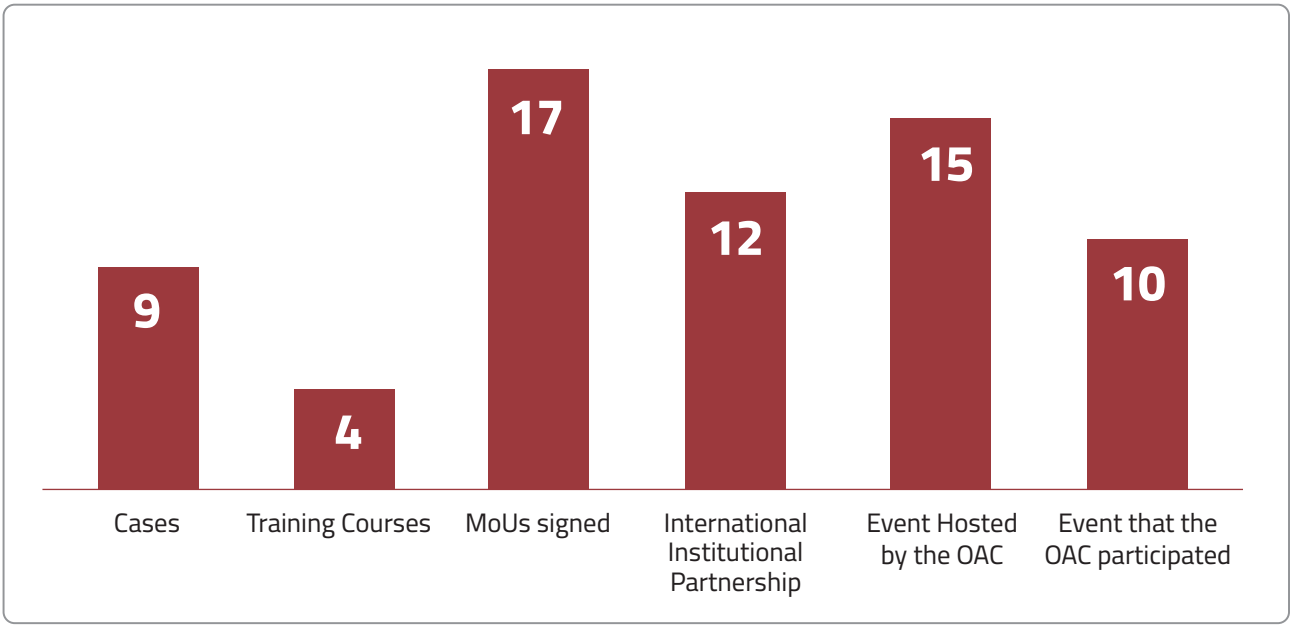

The Centre in Numbers Over Five Years (2021–2025)

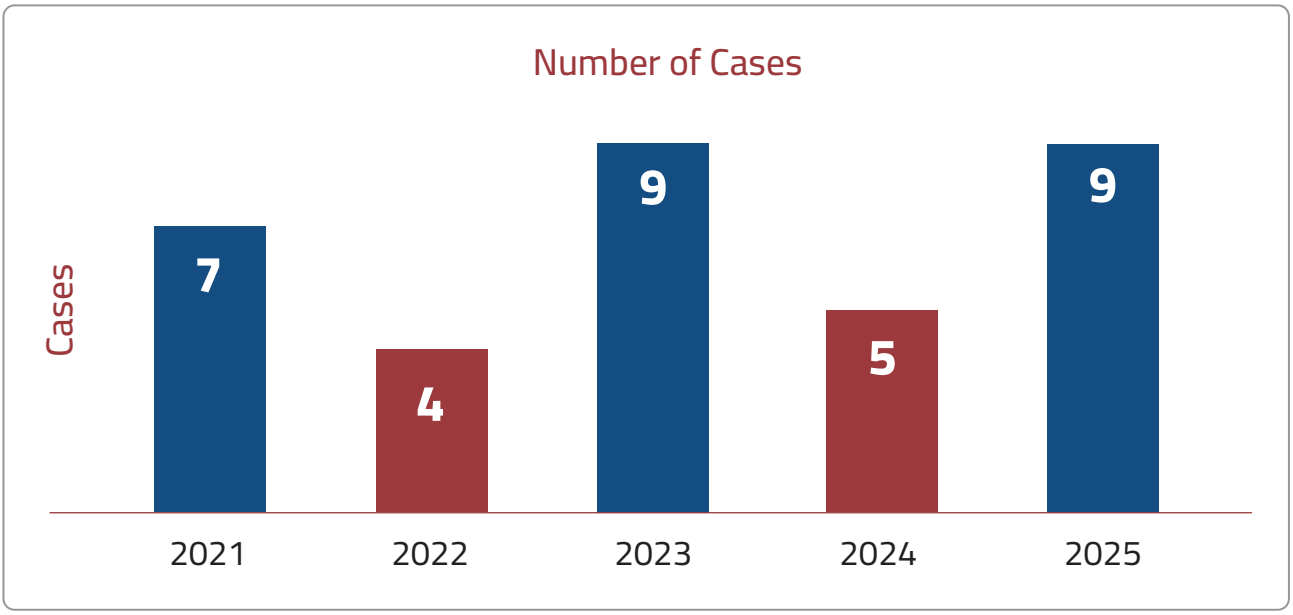

Executive Summary

This Annual Report provides an overview of the activities of the Oman Commercial Arbitration Centre, its institutional development, and the operational progress achieved during 2025.

Throughout the year, the Centre focused on strengthening governance structures, advancing regulatory pathways, and reinforcing procedural compliance in case management and stakeholder engagement. These efforts were directed toward ensuring continuity, procedural clarity, and the effective administration of arbitration and mediation proceedings.

Among the key developments in this regard were the appointment of a new Executive Committee to oversee case management in April 2025, and the appointment of a new Chief Executive Officer in June 2025. These appointments contributed to enhancing the stability of institutional decision-making and supported the implementation of the Centre's regulatory and operational plans throughout 2025.

Further progress was made in strengthening the Centre's regulatory framework. The Rules Committee submitted its recommendations on the proposed amendments to the Centre's Arbitration Rules. In parallel, a comprehensive review of the fee schedule was undertaken, based on a comparative assessment of fee structures adopted by leading international arbitration institutions and informed by international best practices. This initiative forms part of the Centre's broader commitment to institutional sustainability and alignment with operational requirements. Accordingly, the Centre is currently in the process of adopting and publishing the revised Arbitration Rules and fee schedule.

From an operational perspective, the Centre continued to administer arbitration and mediation proceedings involving both domestic and international parties, while maintaining ongoing communication with parties and arbitral tribunals to ensure consistency and efficiency in case management and procedural coordination.

This Annual Report covers governance, institutional strengthening, developments in the regulatory and legal framework, case management and operational progress, as well as the Centre's strategic outlook. The statistics presented in this report are derived from the Centre's internal records and provide a concise overview of its progress and activities during 2025.

Contents

Introduction	6
1. Executive Summary	7
2. 2025 at a Glance :	8
3. The Centre in Numbers Over Five Years (2021–2025)	10
4. Strategic Objectives and National Alignment	11
5. Governance and Institutional Oversight	12
6. Review of the Centre's Rules and Fee Schedule	13
7. Case Management and Operational Progress	14
8. Strategic Institutional Positioning within Oman's Competitiveness Agenda	16
9. Capacity Building and Development of National Expertise	18
10. Strategic Approach to Knowledge Leadership	21
11. Strategic Outlook and Institutional Direction	21
12. Conclusion	22

Introduction

Dr. Khalid Al-Saidi
Chairman of the Board of Directors

This year marked a pivotal phase in strengthening the institutional framework and advancing in a deliberate and strategic manner. The Centre focused on enhancing its governance structure, progressing key organizational priorities, and deepening engagement with the dispute resolution community at both the regional and international levels.

Among the most notable milestones during the year was the successful launch of the inaugural "Muscat Arbitration Days", which brought together legal practitioners, arbitrators, and relevant institutions in a constructive and collaborative dialogue. The conference reflected the Centre's growing role as a unifying platform for legal professionals, experts, academics, and all stakeholders in the arbitration field, while further reinforcing the Sultanate of Oman's presence within the international arbitration landscape.

Governance was further strengthened through new leadership appointments within the Centre, contributing to sustained oversight of procedural matters and enhancing the stability of decision-making processes. Significant progress was also achieved in updating the Centre's regulatory framework, including proposed amendments to its rules.

These positive developments contribute to strengthening the legal infrastructure and investment environment in the Sultanate of Oman, in alignment with broader national objectives of institutional excellence, economic diversification, and capacity building, as set out in Oman Vision 2040.

I would like to express my sincere appreciation to all stakeholders and partners for their continued support of the Centre's work throughout the year, with particular recognition to the Oman Chamber of Commerce and Industry, the Board members, and the Centre's executive management.

As we look ahead, the Centre moves forward into a more established phase, with an expanding international presence and a clear commitment to international standards, reinforcing its position as a trusted institution for alternative dispute resolution within the Sultanate of Oman and beyond.

Board of Directors

Dr. Khalid bin Salim Al-Saidi
Chairman of the Board

Issa bin Ali Al-Ghassani
Vice Chairman of the Board

Mohammed bin Ali Al-Marzouqi
Member of the Board

Muhannad bin Talib Al-Saadi
Member of the Board

Abdullah bin Saeed Akak
Member of the Board

جلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

- حفظه الله ورعاه -

بسم الله الرحمن الرحيم

مـركـز عُمـان للتحكيم التجـاري

Oman Commercial Arbitration Centre

Annual Report

2025

مركز عُمان للتحكيم التجاري

Oman Commercial Arbitration Centre

ANNUAL REPORT

2025